Business & Human Rights Resource Centre

شيوع إفلات الشركات من العقاب، وندرة حصول الضحايا على سبل التعويض

الملف السنوي عن المسؤولية القانونية للشركات

فلتتابعوا عملنا المتعلق بالمسؤولية القانونية للشركات

سيستمر مركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان في إبراز مصادر قلق مناصري حقوق الإنسان المحليين أمام الجمهور الدولي، وسيستمر أيضًا في نشر وجمع ملفات قضايا إضافية تم رفعها ضد شركات؛ سواء كانت تلك القضايا صغيرة أو كانت من القضايا رفيعة المستوى.

توفر منصتنا عن المسؤولية القانونية للشركات ملفات قضايا موجزة يتم تحديثها باستمرار، وهي تغطي أكثر من مائة وثلاثين دعوى قضائية في جميع أنحاء العالم. يتم تحديثها باستمرار بملفات القضايا الجديدة، كما يتم نشر أخبار الدعاوى القضائية الجارية من خلالها. توفر الملفات روابط لحجج طرفي أية قضية إذا أتيح ذلك، كما توفر مقالات وتعليقات عن كل قضية. تزيل تلك البوابة الإلكترونية الغموض عن تلك القضايا؛ حيث أنها توفر شرحًا لها بمصطلحات غير متخصصة قانونيًا، بالإضافة إلى قيامها بتوفير موارد للمحامين المتخصصين، وغيرهم من العاملين بالمجال. توفر تلك البوابة منصة دولية لجهات الدفاع ولغيرها تتيح نشر البيانات عن المسؤولية القانونية للشركات، بالإضافة إلى قيامها بنشر الأخبار المتعلقة بالقضايا وإتاحتها إلى جمهور واسع على مستوى جميع أنحاء العالم.

نقوم بإصدار نشرة فصلية عن المسؤولية القانونية للشركات بكل من اللغة الإنجليزية، والصينية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية. يمكنكم الاطلاع على النشرات السابقة من خلال هذا الرابط. إذا أردتم تسلم النشرات بشكل دوري، برجاء مراسلتنا. يمكنكم الاطلاع على ملفاتنا السنوية من خلال هذا الرابط. جميع المواد المتعلقة بالدعاوى القضائية والإجراءات التنظيمية التي تشمل الشركات وانتهاكات حقوق الإنسان متوفرة من خلال هذا الرابط. يمكنكم أيضًا متابعتنا على موقع (تويتر): (@cla_bhrrc).

لا تترددوا في الاتصال بنا إذا كانت لديكم أية استفسارات أو اقتراحات بمواد يمكن نشرها على بوابتنا وموقعنا الإلكترونيين:

- (غريغ ريغينيون)، مدير الأبحاث: regaignon[at]business-humanrights.org
- (إيلودي أبا)، مديرة مشروع المسؤولية القانونية للشركات: aba[at]business-humanrights.org

الموجز التنفيذي

في العام الماضي قام (بافِل سوليانديزيغا) – القيادي الروسي المعروف المدافع عن حقوق السكان الأصليين، وعضو فريق الأمم المتحدة العامل المعني بقطاع الأعمال وحقوق الإنسان- بفضح ومواجهة التهديد والتخويف الذي تعرَّض له وعائلته بعد قيامه بأعمال لدعم المجتمعات المحلية من أجل الاحتفاظ بسيطرتها على الأراضي التي تمتلكها الصناعات الاستخراجية. منذ ذلك الحين تم وصف المنظمة التي يقودها (بافِل) بـ «العميل الأجنبي»، مما أدى إلى وضع الكثير من العوائق أمام تسجيلها قانونيًا، بالإضافة إلى خضوعها إلى الفحص والتدقيق على نطاق واسع. إضافةً إلى ذلك، وُجهت إلى (بافِل) نفسه اتهامات جنائية، وهو يسعى حاليًا إلى الحصول على اللجوء السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الهدف من الملف السنوي الذي ننشره عن المسؤولية القانونية للشركات هو تسليط الضوء على آخر التطورات القانونية المتعلقة بمسئولية الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان ونشر المعرفة بتلك القضايا وسط المحامين، مما يؤدي في النهاية إلى تقوية مبدأ المسؤولية القانونية لتلك الشركات. إلا أن أزمة إفلات الشركات من العقاب ما تزال كبيرة للغاية، ولذلك يقتضي الأمر تخصيص مساحة كبيرة من اهتمامنا للمخاطر التي قد تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على ملفات المسؤولية القانونية للشركات، ويستغلون السُبل القانونية التي تتيح إخضاع الشركات للمسؤولية القانونية رغم المخاطر التي يتعرضون لها نتيجةً لذلك، ورغم الفجوات القانونية التي تحتاج إلى تدخل تشريعي لملئها.

في الملفات السنوية السابقة، سلطنا الضوء على الصراع المرير الذي يخوضه الضحايا من أجل تحقيق العدالة، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إتاحة الفرصة أمام الشركات للإفلات من العقاب بشكل متزايد فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. تُوضح قضية (بافِل سوليندزيغا) المستوى المُفجع الذي وصلت إليه تلك الأزمة. إنها حلقة مفرغة؛ حيث أن حالات إفلات الشركات الأسوأمن العقاب في تزايد مستمر، فتلك الشركات تسعى بمنتهى الجرأة نحو تحقيق المكاسب بأي ثمن، وهي أيضًا تقوم باستهداف من ينتقد ممارساتها، وتشن الهجوم على المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى المحامين مما يؤدي إلى تقليل فرص خضوع تلك الشركات للمساءلة القانونية.

لقد واجه عدد لا حصر له من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على قضايا إخضاع الشركات للمسؤولية القانونية مخاطر كبيرة مثل التعرض للقتل، أو الضرب، أو التهديد في حالة قيامهم بالسعي إلى تحقيق العدالة. ورغم زيادة تلك الانتهاكات، فقلما يحصل أولئك على العدالة. على سبيل المثال فإن ٩٠٪ من الحالات التي تم الإبلاغ عنها في (الهندوراس) عن تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للانتهاكات وللقتل تظل دون حل.

عادة ما يُستخدم القانون كسلاح في مثل تلك القضايا؛ حيث قام مركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان خلال العامين الماضيين بمتابعة ما يزيد على أربعمائة وخمسين قضية تعرض فيها مدافعين عن حقوق الإنسان إلى الهجوم من قبل شركات يعملون على إخضاعها للمساءلة القانونية. ويعد أكثر حالات مثل ذلك التعدي شيوعًا هو التضييق القانوني من خلال استخدام السبل القضائية للضغط على هؤلاء المدافعين (يحدث ذلك في ٤٠٪ من القضايا). قد تفوز الشركات والحكومات بمثل تلك القضايا، إلا أن ثمن ذلك يطال المجتمع بشكل أوسع، ويؤثر بالسلب على بيئة الأعمال التجارية.

ينقسم هذا الملف السنوي إلى قسمين.

1 - تزايد إفلات الشركات الأسوأ من العقاب فيما يتعلق بارتكابها لانتهاكات لحقوق الإنسان:

- تزايد تعرض المُدّعين ومحاميهم في القضايا المرفوعة ضد الشركات إلى القمع والاعتداء.
- تزايد استغلال الشركات للمحاكم كسلاح ضد أولئك الذين يسعون إلى تحميلهم المسؤولية القانونية.
- تظل التحقيقات والملاحقات القضائية المتخذة ضد الشركات فيما يتعلق بحالات انتهاك حقوق الإنسان غاية في الندرة، وذلك رغم انتشار حالات تورط الشركات في مثل تلك الانتهاكات التي قد تصل إلى حد الجرائم.
- استمرار تقلص احتمالات نجاح الادعاءات المدنية المتصلة بالانتهاكات التي ترتكبها الأعمال التجارية؛ وذلك في نفس الوقت الذي لا توجد فيه فعليًا أية سبل إنصاف فعالة في بلاد منشأ الشركات لتعويض أغلبية المتضررين من الانتهاكات التي تحدث في فروعها بالخارج.

2 - ظهور فرص التصدي لظاهرة إفلات الشركات من العقاب:

- قام المجتمع المدني بردود فعل قوية من شأنها حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع بعض الحكومات والشركات الرائدة التي تتحلى بالإحساس بالمسؤولية وتشعر بالقلق إزاء الفقدان المتزايد للحريات المدنية.
- حدد الخبراء كيف يمكن للحكومات استخدام القانون الجنائي لتحميل الشركات مسؤولية سلوكها الإجرامي. وقد بدأت بعض الحكومات في اتخاذ موقف بالفعل بهذا الشأن.
- يزداد استعداد المحاكم في بعض الدول لتلقي دعاوى مدنية موجهة ضد شركات لمسؤوليتها عن انتهاك حقوق الإنسان، ويشمل ذلك مورديها والشركات التابعة لها.
- كما بدأت المحاكم في معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في عدم التساوي بين القوة التي تتمتع بها الشركات، وتلك المتاحة للضحايا؛ وذلك عن طريق إجبار الشركات على القيام بتوفير معلومات حيوية للمدّعين.

ختامًا، نقدم توصيات للحكومات لما لها من دور حاسم في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ونقدم توصيات أخرى للشركات ومحاميها. إن عام ٢٠١٦ شهد نموًا في النزعات الشوفينية والقومية؛ ويشهد على ذلك حدثين هامين؛ هما (بريكسيت) – أي قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوربي -، وانتخاب (دونالد ترامب) رئيسًا للولايات المتحدة، وهما حدثان ساهما في إبراز نزعة نمت خلال الأعوام الماضية في بلدان أخرى أيضًا، مما يضع حقوق الإنسان والمدافعين عنها في خطر كبير، ويحد من فرص تحميل الشركات المسؤولية تجاه الانتهاكات التي ترتكبها. ويعني هذا أن حماية ودعم الحريات المدنية قد أصبح ضروريًا أكثر من أي وقت مضى؛ فتلك الحريات هي التي ستتيح للمدافعين عن الحقوق والمحامين أن يقفوا في وجه الباطشين، وأن يسعوا إلى إخضاع المنتهكين إلى المسؤولية القانونية، وأن يساهموا في توفير سبل الإنصاف للمجموعات التي تتعرض للانتهاكات.

أ. استمرار مشكلة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات الشركات لحقوق الإنسان

مع تزايد إفلات الشركات من العقاب، يتزايد الهجوم على المدافعين عن حقوق الإنسان –أولئك الذين يطالبون بخضوع الجناة للمسؤولية القانونية جراء انتهاكاتهم- ويصبح ذلك الوضع اختبارًا حقيقيًا لنطاق الحريات المدنية في مواجهة تزايد بطش الشركات السيئة أو المشبوهة والتي عادةً ما تكون متورطة مع الدولة. في ظل تلك الأجواء، تجد الشركات التي تتحلى بالمسؤولية صعوبة شديدة في القيام بعملياتها.

تزايد تعرض المُدّعين ومحاميهم في القضايا المرفوعة ضد الشركات إلى القمع

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان –خاصةً أولئك الذين يعملون في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- بشكل متزايد إلى الاعتداء، مما يقف في طريق مساعدتهم للعمال والمجموعات المستضعفة. لقد تعرض المدافعون عن الحقوق في قضايا شرعية إلى القمع والتهديد أو حتى القتل. إن التقرير الأخير للمُقرر الخاص للأمم المتحدة حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان يسلط الضوء على "زيادة نسبة وشدة العنف الذين يتعرضون له". ورغم زيادة التعديات التي يتعرضون لها فقلما يحصلون على العدالة، إن حصلوا. فعلى سبيل المثال، وبناءً على بيانات منظمات حقوقية، فإن ٩٠٪ من جرائم القتل والانتهاكات التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في (الهندوراس) تظل دون حل.

تزايد استغلال الشركات للمحاكم كسلاح ضد أولئك الذين يسعون إلى تحميلهم المسؤولية القانونية

إن المحاكم هي الحصن الذي يعد بتحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ وهو أمر عادة ما يحتاج إلى مساعدة من قِبل مستشار قانوني ماهر. إلا أن الشركات والحكومات أصبحت تستخدم المحاكم بشكل متزايد كسلاح ضد محاميي ضحاياها وضد المدافعين عن حقوق الإنسان. يُظهر تحليل لقاعدة بيانات المدافعين عن حقوق الإنسان الخاصة بنا أنه من بين ٤٥٠ قضية تهديد وإضرار لمدافعين عن حقوق الإنسان خلال العامين الماضيين فقط، تمت محاولة تجريمهم واستخدام القانون للتحرش بهم في ١٦٦ منها؛ وشمل ذلك ٦٤ دعوى قضائية، و٧٥ قضية احتجاز تعسفي. ومن الأمثلة الصارخة على مثل تلك الممارسات غير الأخلاقية الدعاوى القضائية التي وجهتها شركة (ناتشورال فروت) ضد (آندي هول) في (تايلاندا) بتهمة التشهير الجنائي نتيجة لعمله في توثيق الانتهاكات التي تعرض لها العمال في المصانع التابعة للشركة. وتواجه العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على قضايا المسؤولية القانونية للشركات ملاحقات قضائية باتهامات فساد مزيفة، كما تتعرض إلى عمليات فحص تعسفية، وإلى تدقيق ضريبي مبالغ فيه، وغيرها من أشكال التحرش القانوني والإداري. في روسيا، قامت وزارة العدل بإغلاق منظمة غير حكومية معنية بحقوق السكان الأصليين يقودها عضو من أعضاء فريق الأمم المتحدة العامل المعني بقطاع الأعمال وحقوق الإنسان، وأصدرت ضده اتهامات جنائية دفعته إلى السعي إلى اللجوء السياسي خارج البلاد.

تظل التحقيقات والملاحقات الجنائية للشركات نادرة، وذلك رغم انتشار حالات تورط الشركات في انتهاكات تصل إلى حد الجرائم المحتملة.

ما تزال هناك فجوة كبيرة في القانون الجنائي فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية للشركات. قامت منظمتنا بتعقب وجمع ملفات ٢٢٧ دعوى قضائية رفعت ضد شركات لانتهاكات يُزعم أنها ارتكبتها ضد حقوق الإنسان؛ تمت ملاحقة ٣٧ قضية فقط من بين تلك القضايا جنائيًا رغم أن هناك العديد من القضايا الأخرى تضمنت انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان. مقارنةً بالدعاوى المدنية، فإن القانون الجنائي لم يُستغل بفاعلية لإخضاع الشركات للمسؤولية القانونية فيما يتعلق بأثر ممارساتها على حقوق الإنسان. في حالات الملاحقة الجنائية، عادةً ما لا تتناسب التهم الموجهة أو الأحكام الصادرة مع فداحة الجرائم المُرتكبة، كما أن الضحايا لا يحصلون على تعويضات تتناسب مع الضرر الذي تعرضوا له. على سبيل المثال، في قضية (مركز فالاجيو التجاري) بقطر، وبعد حريق نشب بالمركز قُتل ضحيته تسعة عشر شخصًا، أصدرت المحكمة أمرًا لمالكي المركز ومديره بدفع «دية» قدرها مائتي ألف ريال فقط (حوالي ٥٥ ألف دولار أمريكي) لكل أسرة من أسر الضحايا، ولم تحكم بحبس أي منهم.

استمرار تقلص احتمالات نجاح الادعاءات المدنية ضد الانتهاكات المتعلقة بالأعمال التجارية؛ مع عدم وجود سبل إنصاف فعالة في بلاد منشأ الشركات لتعويض أغلبية المتضررين من الانتهاكات التي تحدث في فروعها بالخارج.

تتضاءل المساحة المتاحة للدعاوى المدنية في العديد من الاختصاصات الولائية الكبيرة في مواجهة أثر ممارسات الشركات الذي يمتد إلى أبعد من نطاقها الجغرافي، مثلما حدث منذ قرار المحكمة الأمريكية العليا في القضية التي رفعها (كيوبيل) ضد شركة (شِل) عام ٢٠١٣. ومؤخرًا، رفضت محاكم دعاوى رفعها ضحايا في الولايات المتحدة ضد شركة (كونوكو فيليبس) بخصوص تسرب نفطي حدث في الصين، وأخرى ضد شركة (دو) بخصوص كارثة (بوبال) في الهند، ودعاوى رفعت في ألمانيا ضد شركة (آر دابليو إي) بخصوص أثر عملياتها على المناخ في بيرو، ودعاوى رفعت في المملكة المتحدة ضد شركة (بي بي) بخصوص خط أنابيب بترول (أوسنزا) في كولومبيا. على حد علمنا، في ألمانيا والولايات المتحدة والعديد من الدول ذات الاقتصاد الكبير، لم تتم خلال عام ٢٠١٦ أية تسويات ولم تصدر أية أحكام تمنح تعويضات في مقابل انتهاكات حقوق الإنسان التي نتجت عن ممارسات شركات امتد أثرها خارج نطاقها الجغرافي.

ب. الفرص المتاحة لمحاربة إفلات الشركات من العقاب

قام المجتمع المدني بردود فعل قوية من شأنها حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ضد الانتهاكات، وتم ذلك في بعض الحالات بالتعاون مع بعض الحكومات والشركات الرائدة التي تتحلى بالإحساس بالمسؤولية تجاه هذه القضية

يلعب المدافعون عن حقوق الإنسان دورًا في منتهى الأهمية لحماية الحريات المدنية، ولشجب الانتهاكات التي تُرتكب في حقها، كما أنهم يسعون إلى القضاء على مشكلة الانتهاكات التي يرتكبها القطاع الخاص ضد حقوق الإنسان. يعمل المجتمع المدني على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وأحيانًا ما يتم ذلك بدعم من الشركات الرائدة التي تتحلى بالمسؤولية تجاه تلك القضية، وبدعم أيضًا من بعض الحكومات. وربما تكون من المبادرات الأكثر بروزًا في هذا الشأن قيام بعض الحكومات – مثل ما حدث في العديد من الولايات الأمريكية والمقاطعات الكندية - بسن تشريعات من أجل حماية المدافعين عن الحقوق في مواجهة الدعاوى القضائية الاستراتيجية الموجهة ضد المشاركة الجماهيرية (سلابس)، والتي عادة ما تستخدمها الشركات من أجل ترويع وإسكات من يقوم بفضح انتهاكاتها لحقوق الإنسان وإضرارها بالصالح العام؛ حيث أن تلك الشركات تقوم بتكبيد منتقديها أعباء المصاريف القانونية حتى يتخلوا عن نقدهم ومعارضتهم لها. أظهرت شركة (إس غروب) ريادة في هذا الصدد بقيامها بالإدلاء بشهادة لمصلحة (آندي هول) خلال محاكمته.

حدد الخبراء كيف يمكن للحكومات استخدام القانون الجنائي لتحميل الشركات مسؤولية سلوكها الإجرامي. وقد بدأت بعض الحكومات في اتخاذ موقف بالفعل.

يتيح القانون الجنائي فرصة لمعالجة مشكلة الإفلات من العقاب. يقدم كل من تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن الحق في إتاحة سبل الإنتصاف، وتقرير مبادئ مواجهة جرائم الشركات –وهي مبادرة تدعمها كل من منظمة العفو الدولية، والمائدة المستديرة الدولية لمساءلة الشركات (إيكار)- توصيات عملية للدول ولغيرها من الجهات الفاعلة من أجل التأكد من تحقيق العدالة بما يتضمن المحاكمات الجنائية. وتشير بعض التطورات الأخيرة إلى أن بعض الحكومات على استعداد لتدعيم مبدأ المسؤولية الجنائية للشركات. على سبيل المثال في نوفمبر من عام ٢٠١٥، قام المشرعون بسن قانون يحمل لشركات في (فيتنام) مسؤولية الجرائم البيئية. وفي عام ٢٠١٥، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانونًا يحظر استيراد سلع نتجت عن العمل القسري، وقد يؤدي عدم الالتزام بذلك القانون إلى ملاحقة المستوردين جنائيًا.

يزداد استعداد المحاكم في بعض الدول لتلقي دعاوى مدنية موجهة ضد شركات لمسؤوليتها عن انتهاك حقوق الإنسان، ويشمل ذلك مورديها والشركات التابعة لها.

أصبحت المحاكم على استعداد أكبر لتلقي دعاوى تتعلق بمسؤولية الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بشبكة تعاملاتها التجارية، وليس فقط المتعلقة بعملياتها الخاصة، مثلما حدث في القضية التي رفعت في ألمانيا ضد شركة (كيه آي كيه) بخصوص حريق مميت نشب بمصنع في باكستان لدى أحد مورديها، وقضية (نيفسون) في كندا بخصوص ممارسة العمل القسري في منجم تابع لها هو منجم (بيشا) بـ (إرتريا). ورغم أن تلك القضايا ما زالت معلقة، إلا أن استعداد المحاكم لتلقي الدعاوى المتعلقة بها يشير إلى تقدم محتمل فيما يتعلق بحصول الضحايا على العدالة.

بدأت المحاكم في معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في عدم التساوي بين القوة التي تتمتع بها الشركات، وتلك المتاحة للضحايا، وذلك عن طريق إجبار الشركات على قيامها بتوفير معلومات حيوية للمدعين

على سبيل المثال، أمرت المحكمة في قضية بارزة ضد شركة (شِل) في (هولندا) بشأن التلوث النفطي في ثلاث قرى في (نيجيريا) أن تقوم الشركة بمنح المدعين إمكانية الاطلاع على بعض وثائقها الداخلية، وهي وثائق أساسية بالنسبة للقضية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يتيح قانون المساعدة القانونية الأجنبية للمجموعات التي تشكل طرفًا في دعوىً قضائية مرفوعة في بلد أجنبي أن تطلب من المحكمة الفيدرالية الأمريكية إجبار الشركات الواقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية أن تدلي بشهادات وأن توفر وثائق، مما يتيح لضحايا الانتهاكات الاستفادة من القوانين والإجراءات الأمريكية الواسعة للكشف عن الجرائم.